- عند التحدث على خاتمة عن القانون التجاري نجد أن هذه الخاتمة تضمن مجموعة من العروض الموجزة والتي تشمل العديد من الأفكار الرئيسية، والتي يتم بناءها تبعا إلى توضيح النتائج الأساسية التي تتلخص إليها.
- حيث أن الدراسة الخاصة بالقانون التجاري يقوم على أساس الموازنة أو المقارنة بين فرعين مختلفين من القانون وهما القانون التجاري والقانون المدني، والذي يعتبر الفرع الأول هو فرع من فروع القانون العام، أما الفرع الأخر فهو يندرج ضمن فروع القانون الخاص.
- وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين الأسس والمفاهيم المختلفة حول القانون التجاري، إلا أنه يقوم على نظرية الأثبات المدني، كما أن نظرية الإثبات الجنائي ووجود الاختلافات والفروق بين كلا من القانون الجنائي والقانون المدني، حيث أن هناك العديد من التشابه بين القوانين والتي تشمل العمليات التجارية العلمية أو النظرية.
- وكل ما نهتم به في دراسة القانون التجاري هو وجود أدلة الإثبات بين كلا من النظرية المدنية والنظرية الجزائية، بحيث أن تتناول كلا من النظريتين عدد من الأدلة الصريحة والمباشرة، وكذلك الأدلة الغير مباشرة، والتي تكون بناء على حجة وقيمة المواد المدنية والمواد الجزائية.
- كما أن نطاق الدراسة في بحث القانون التجاري يقتصر أيضًا على توفير أدلة والتي تكون بمثابة القرائن، والتي تكون هي محور للبحث والدراسة، وإذا رغبنا في تقييم عملية الموازنة والمقارنة بين كلا من المواد المدنية والمواد الجزائية والتي تتعلق بحجية القرائن والتي تقوم بإثبات كلا من القانون المدني والجنائي، والتي تحدث في كلا من الدعوى المدنية والدعوى العمومية.
- ومن خلال هذه العناصر تكون هذه خاتمة عن القانون التجاري تعريفها من خلال المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للقانون والتي تتمثل في كلا من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي تقوم بوضع مجموعة من القوانين المحددة في مجال التجارة الدولية والعالمية.